

## لا لـ«بدائل» التيار الصدري، أو الاطار التنسيقي، لا لحكومتهم «التوافقية» و«حكومة الاغلبية».. ولا لمليشيات هذه الجماعات!

## بين تراجيديا ومهزلة المتنهد السياسي العراقي.

سمير عادل



اقتحام المنطقة الخضراء من قبل جماعة الصدر ولمرتين متتاليتين خلال اسبوع واحد، وتواطؤ القوات الامنية لحكومة الكاظمي توضح بشكل لا لبس فيه، بأن الصدر وتياره لن يتمكنوا الى ما لا نهاية بلعب دور سيارة اسعاف لإنقاذ العملية السياسية، والمضي دائما لاحتواء الاحتجاجات والتظاهرات التي تضرب معظم القطاعات في المجتمع من أجل فرص العمل وتوفير الخدمات وتحت عنوانها الرئيسي الإطاحة بسلطة الاسلام السياسي، وتدخلها في جوانب عديدة منها النزعة المعادية للنفوذ الإيراني ومليشياتها المنضوية تحت عباءة الحشد الشعبي.

قبل يوم واحد فقط من الاقتحام الأول للمنطقة الخضراء من قبل جماعة الصدر، فتحت القوات الامنية النار على تظاهرة الخريجين في محافظة السماوة بسبب مطالبتهم بفرص عمل، وتم جرح أكثر من ٤٠ شخص واعتقال عدد منهم. وفي نفس ذلك اليوم تم فتح النار على تظاهرة العاطلين عن العمل في محافظة ميسان امام شركة بتروجينا النفطية، في حين اقتحمت جماعة الصدر المنطقة الخضراء بكل سهولة واستقبال القوات الامنية لهم بكل اريحية اذا لم نقل استقبالا حارا. واكثر ما يثير السخرية بنفس القدر من الحنق، ينفي الكاظمي اتهامات الاطار التنسيقي بتواطؤ قواته وفتح المجال لجماعة الصدر للعبث في مبنى مجلس النواب، وقال انه يلتزم بالحيادية والاستقلالية!!!.

هذا المشهد الذي حدث يوم اقتحام جماعة الصدر للمنطقة الخضراء يعود بنا الى ايام انتفاضة اكتوبر، الانتفاضة التي سعد على اكتافها مصطفى الكاظمي الى سدة رئاسة الوزراء، ويومها قال انه سيحاكم قتلة المتظاهرين، والى يومنا هذا لم يعتقل اي من المجرمين الذين تلتخت ايديهم بدماء من طالب برغيف خبز وكرامة، له ولأسرته. وبعده من ذلك ان قوات الكاظمي الامنية وبالتنسيق مع القبعات الزرق التابعة للصدر كما حدث يوم الاقتحام، مع فارق واحد، هو الهجوم على المتظاهرين في ساحات التظاهرات في بغداد والبصرة والنجف وكربلاء وبابل لإطفاء جمرة انتفاضة اكتوبر الى الابد.

الطريق مفتوح امام جماعة الصدر للعبث بكل شيء بما فيه قتل المتظاهرين في الساحات المذكورة من قبل مليشياتها، لانهم اصحاب مشروع سياسي يجد

التتمت ص ٢

الصراع على السلطة يحدث الآن بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، ويُعد كلا الطرفين مسؤولان - بحكم ما أنتجته المحاصصة بجعل السلطة التنفيذية من حصة أحزاب (الإسلام السياسي الشيعي) - عن ما آلت اليه اوضاع جماهير العراق من فقدان الامان بكل اشكاله الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وانعدام الخدمات وغياب أي أمل بالحصول على الحد الأدنى من مستلزمات العيش الكريم. وخلال ما يقارب عقدين من الزمن، ساهم الطرفان، كشريكين فيما يسمى بالبيت الشيعي، في عمليات السرقة والفساد والنهب المنظم، واقتسما المناصب الوزارية والخاصة وموَّلا تشكيل مليشياتهم تحت عناوين مختلفة، تارة باسم «الدفاع عن المذهب» واخرى «الدفاع عن الاسلام» ومرة في «مواجهة ارباب داعش»، وفرضوا أنفسهم بشكل غير قانوني وغير شرعي على المؤسسات الحكومية التي تم استغلالها في تصفية المخالفين وأخذ الاتاوات والتغول في كل مؤسسات الدولة حتى أصبحت هذه القوى تسن القوانين بنفسها وتفرضها على المجتمع. يا جماهير العراق.. إن الصراع، بين التيار الصدري ومليشياته والمالكي ومليشياته المنضوية في الحشد الشعبي هو صراع على السلطة، وليس له اية علاقة ب«تطهير المؤسسات الحكومية من الفاسدين»، كما يروج التيار الصدري لذلك بمشاريعه «الاصلاحية»، اذ هم انفسهم من يمولون مليشياتهم من الفساد وعمليات السرقة والنهب، إن الأرباح من بيع النفط الذي تجاوز سعر برميله أكثر من ١٠٠ دولار تنفق على مليشياتهم، وعلى جماعاتهم وتسن القوانين

التتمت ص ٢

## التضخم: سلاح طبقي لإفقار العمال!

توما حميد

ص ٣

## حدود وأهداف حركة التيار الصدري الأخيرة!

فارس محمود

ص ٣

## بين تراجيديا ومهزلة...

سمير عادل

واعطائهم الفرصة لتشكيل الحكومة. أليس هذا مهزلة قل نظيرها في العالم ويستحق الضحك على هذا المشهد بملء شدينا.

مرة اخرى توضح لنا هذه اللقطات من المشهد السياسي على أن الانتخابات كذبة كبيرة، وليس الغرض منها إلا لتداول السلطة بين القوى الميليشياتية، وان الصراع على السلطة السياسية هو صراع بين جماعات لها ميلشيات مجرمة وهي وراء اقتحام المنطقة الخضراء دون اي عناء او مواجهة أمنية من قبل دولة القانون التي يريد ترسيخها الكاظمي، تلك الدولة التي تفتح نيرانها على كل من يطالب بالحريّة والمساواة ويعيش كريم.

مرة اخرى نؤكد ان هذه الجماعات المتحاربة فيما بينها على السلطة السياسية سواءً أكانت جماعة الصدر او الاطار التنسيقي، هم أنفسهم ابطال الحرب الطائفية، ابطال القتل على الهوية، ابطال التغيير الديموغرافي، ابطال اعادة النساء الى البيوت، ابطال تهشيم رؤوس المثليين بالكتل الكونكريتية، ابطال السرقة والفساد، ابطال الاخفاء القسري في الطب العدلي في بغداد، ابطال فرض مشاريع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهم مستعدون للإشعال حرب اهلية جديدة فيما بينهم وإدخال المجتمع العراقي الى فوضى أمنية من اجل السلطة وامتيازاتها المالية والسياسية، وإطعام ميلشياتهم على حساب الجماهير. إن الطريق الوحيد لإنقاذ العراق من هذه العصابات هو في انتفاضة جديدة اخرى تطرح بديلها هي، وهي حكومة ثورية مؤقتة. فلا حكومة توافقية او حكومة الاغلبية او انتقالية او طوارئ وانقاذ بإمكان انقاذ جماهير العراق من دوامة صراع هذه الجماعات التي فرضت علينا بحراب الاحتلال.

المادية التي كان يحصل عليها عبر وزرائه والمناصب الخاصة وبالتالي سيخسر من نفوذهم الاجتماعي وتقوض قاعدة ميلشياتهم التي تمول من تلك الامتيازات وعمليات النهب والسرقة وكل اشكال افساد، أو الدخول في تطاحن ميلشياتي مع اخوته الأعداء في ما يسمى بالبيت الشيعي للحفاظ على ما يمكن الاحتفاظ به فيما لو خرج بشكل نهائي من العملية السياسية. وكما قلنا ايضا ان الصدر في ورطة من امره التي هي ورطة مشروعه السياسي الذي أراد عبر آلية تشكيل حكومة الاغلبية في تنفيذه. وفي نفس السياق فأن الصدر ليس وحده في ورطة بل ان الاطار التنسيقي وكل قوى العملية السياسية في مأزق لا يحمده عقباه. وليس اعتذار قاسم الاعرجي عن ترشيحه لمنصب رئاسة الوزراء والذي كان أوفر حظا من السوداني الا تعبير عن ذلك المأزق، فحكومة توافقية تكون في افضل احوالها مثل حكومة عادل عبد المهدي التي ذهبت ولم تعد، وعندما سقطت لم يسمع لها اي صوت. وكل ما قيل حول تسريبات المالكي سواءً أكانت مؤامرة ضد المالكي او اي شيء اخر باتهام الصدر بالجبن، فلم تكن أكثر من بالنونة اختبار لرد فعل الصدر الذي فهم منها الاطار التنسيقي بتشكيل حكومة على هواها دون اعتراض الصدر عليها. الا ان الرياح جاءت بما لا تشتهي سفن الاطار التنسيقي وقائد الحرس الثوري في بغداد اسماعيل قآني، الذي رد الصدر باقتحام قلعة صنع القرارات المشبوهة التي كانت دائما معادية لمصالح جماهير العراق. وكان تمرير الورقة البيضاء واحدة من تلك المشاريع التي صوتت عليها جماعة الصدر اضافة الى تمرير كل الحكومات، التي نفخت جيوب الفاسدين وتغول الميلشيات و باتت استحالة خروجها من بوابة تلك القلعة التي تسمى بمجلس النواب حتى عبر صناديق الاقتراع.

بيد ان المهزلة لا تكمن فقط عند تلك الحدود، بل عندما يذهب طرف خاسر في الانتخابات بتشكيل الحكومة، وهي سابقة لم تحدث حتى في الدول العريقة بالديمقراطية. وهذا يدل على الاحترام والتقدير الذي يكنه النظام السياسي في العراق لكل من يشارك في الانتخابات لحد تهمين الخاسرين

الكاظمي نفسه شريكا معه، وكذلك ان اقتحام المنطقة الخضراء مناورة لتمديد من عمر حكومته الى أجل مسمى. وايضا يستمد الكاظمي قوته وسطوته ضد المطالب العادلة للجماهير ويوجد داعما لورفته البيضاء ومشاريع وزير ماليته التي رفعت من معدلات الفقر في العراق الى اضعاف قياسا قبل وصوله الى السلطة ناهيك عن رفع معدلات البطالة الى اكثر من ٤٠% وليس هناك أي بصيص أمل في تحسن الاوضاع المعيشية للجماهير. أما الطريق مغلق أمام متظاهري انتفاضة اكتوبر الى بوابة المنطقة الخضراء وليس اقتحامها، لانهم طالبوا برمي كل جماعة الاسلام السياسي خارج المجتمع وخارج الزمن واعادتهم الى كهوف العصر الحجري، لانهم رفعوا شعار (شلع قلع..والي كالي وياهم) اي يعني الصدر نفسه، لانهم طالبوا بمحاكمة قتلة المتظاهرين وكل الفاسدين بما فيهم وزراء الصدر الذين اوصلوا جماهير العراق منذ تشكيل حكومة الجعفري عام ٢٠٠٥ حتى يومنا هذا الى الفوضى الامنية والسياسية والى الافقار المدقع، والى تحويل العراق الى ساحة حرب تنبض فيها المخابرات الاقليمية والدولية وكل أشكال العصابات والمليشيات، لم يعلن الطب العدلي قبل يومين في بيان رسمي باستقباله ٦٠٠ جثة في شهر حزيران فقط!!!

إذا كان التعامل السياسي الذي أقل ما يوصف بازدواجية المعايير من قبل حكومة الكاظمي مع المتظاهرين الذي يصب في تراجيديا سياسية بالمعنى المطلق للكلمة، الا انه في الجانب الهزلي منه (بأن من يكذب ينسى ما يقوله)، فالصدر أعلن عن انسحابه من العملية السياسية كي لا يكون عائقا ويفتح المجال للقوى السياسية الاخرى بما فيها الاطار التنسيقي الموالي لإيران في تشكيل الحكومة حسب تصريحاته عندما اعز باستقالة نوابه من البرلمان. لكنه سرعان ما نسي ما قاله، ليحرض جماعته برفض ترشيح محمد شياع السوداني لرئاسة الحكومة من قبل الإطار التنسيقي. وهذا يؤكد ما ذهبنا اليه في مقالات سابقة من ان التيار الصدري وزعيمه مقتدى الصدر لا يمكنهم القفز على العملية السياسية وألا سيكونون امام خيارين احلاهما مر. الأول مواجهة اقصائهم سياسيا ويعني الاستحواذ على امتيازاتهم

## لا لـ«بدائل» التيار الصدري، أو الاطار التنسيقي، لا لحكومتهم «التوافقية» و«حكومة الاغلبية».. ولا لمليشيات هذه الجماعات!

الدفاع عن أمن وسلامة الجماهير، ويدعوكم للاستفادة من تجربة انتفاضة أكتوبر بفصل افاكم و صفوفكم عن هذه الجماعات ومليشياتها، ان البديل السياسي ليس تشكيل حكومة «اغلبية» او «توافقية» او «انتقالية» او «انقاذ»، انما حكومة ثورية مؤقتة منبثقة من ممثليكم في المحلات والمناطق والمصانع والجامعات والدوائر الحكومية. حكومة تؤمن تحقيق المساواة والامان والحريّة.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

٣٠ تموز ٢٠٢٢

الأحمال على كاهل الموظفين والجماهير العمالية والكادحين. يا جماهير العراق...لا تكونوا وقودا لمحرقه هذه الجماعات المتصارعة على السلطة، افصلوا انفسكم عن هذه الجماعات، نظموا انفسكم في المحلات والمناطق، وارفضوا تحويل مناطقكم الى ساحة حرب للمليشيات. ان كل ما يبغيه التيار الصدري من هذا التصعيد السياسي والتهديد بالفوضى الامنية غايته لتحسين امتيازاته والحفاظ على نفوذه السياسي ولا علاقة لا من بعيد ولا من قريب بالقضاء على الفساد والفاستدين.

ان الحزب الشيوعي العمالي العراقي يقف في خندق

السياسي هي المسؤول الأول عن كل جرائم الفقر والعوز والقتل والاختطاف، تذكروا تحالفه مع المالكي في أيام انتفاضة شباط ٢٠١١ لإنقاذ حكومته من قبضة المنتفضين، وتحالفه مع العبادي في تظاهرات تموز ٢٠١٥ حين رفعت الجماهير شعار (باسم الدين باكونا الحرامية، من دخل بيها ابو العمامة صار البوك للهامة) والانتفاض على المتظاهرين في انتفاضة أكتوبر. واليوم تحت عنوان «الإصلاح» و«محاربة الفساد» يريد إنقاذ سفينة العملية السياسية وتمرير مشروعه، بيد ان ليس لديه أي خلاف مع مشروع إفقار الجماهير، مشاريع المؤسسات الامريكية المالية من مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ليس لديه أي خلاف مع تخفيض سعر العملة المحلية التي زادت

## حدود وأهداف حركة التيار الصدري الأخيرة!

فارس محمود



قام التيار الصدري بخطوة «جديدة» أخرى في صراعه السياسي مع خصومه على السلطة، الإطار التنسيقي الشيعي. حيث وبخطوة سريعة قام باحتلال مجلس النواب، وبعدها اقتحم دار القضاء، ليتحصن في البرلمان ويقيم مراسيم طقوس شيعية هناك! ورافق هذا الامر استعراض قوة، استعراضات عسكرية لمليشيات سرايا السلام. في الحقيقة انها خطوة ليست بجديدة أو ليست غير متوقعة. اذ قام بذلك سابقاً.

حال الإطارين:

ان هذا الخطوة التي قام بها التيار الصدري دفعت الامر والوضعية الى وضعية جديدة نوعاً ما. فرض عبرها تراجع جدي على خصومه المذكورين. مال ميزان القوى لصالحه بشكل كبير في صراعه من اجل السلطة والحكم. وبيّن بأجلى الاشكال ضعف خصومه، وفي مقدمتهم المالكي ودولة القانون والولائيين. ولم يجلب الاستعراض الهزيل للمالكي لنفسه ومعه حماياته، ووضع ادعاءات «دولة القانون» والمؤسسات على جهة والظهور كأى بلطجي سوى السخرية. وكشف التيار الولائي والاطار التنسيقي عن تلك الحقيقة التي طالما أكدنا عليها وهي انه تيار مليشياتي

وغير اجتماعي، ليس لديه حاضنة اجتماعية، وليس له اي صلة بمجتمع متعارف وعادي وبالطبقات الاساسية للمجتمع. ان رد فعل هذا التيار في الازمة هو حدود غير متناهية من التخبط وانعدام الافاق وليس لديه ما يقوله، سوى الحديث عن «تغليب منطق العقل» و«الحوار» وحتى «التملق» للتيار الصدري وغير ذلك. وبالأخص يحس المرء انعدام حيلة ولي امرهم، الجمهورية الاسلامية في ايران. فهذا هو قآني عاد وذهب دون ان يكون له اي تأثير يذكر. ان حضور نظام الجمهورية الاسلامية في العراق اليوم، وفي هذه الاحداث، هو الاضعف. ان هذا المسار التراجعي لهذا النظام هو ليس وليد اليوم، وانما منذ سنوات عديدة. فالجمهورية الاسلامية، وبالإضافة الى التناقضات السياسية الحادة في المنطقة وازماتها المتعددة وانعدام افاقها تجاه التحولات الجارية في المنطقة ومكانتها، تواجه اليوم جماهير ايران المتطلعة للحرية والمساواة والخلاص من نظام الجمهورية الاسلامية، وتنازله الطبقة العاملة والنساء والجماهير المحرومة والكادحة بألف طريقة وطريقة يومية. إذ ان جماهير ايران التحررية عقدت العزم على إنهاء عمر هذا النظام البالي الجاثم منذ اكثر من ٤ عقود على صدر المجتمع. ابن العائلة وشريك العملية السياسية!

ان التيار الصدري هو احد ابناء عائلة العملية السياسية. ليس اقلهم فساداً، وليس اقلهم اجراماً، وليس اقلهم نهباً لثروات المجتمع، ليس اقلهم مساهمة في افقار المجتمع ودفع ملايين الناس تحت خط الفقر. إنه تيار استبدادي وفاشي بكل ما للكلمة من معنى، تيار معادي للحريات السياسية ومناهض للحريات المدنية والفردية الى ابعد الحدود، تيار يستند الى «الطاعة العمياء» و«المقدسات» و«الرموز» الدينية والطائفية، وتحديداً مقدساته «الصدريّة»! تيار يعد الجهل والتخلف والعبودية وذل الانسان جزء من اركانه. تيار تعد البلطجة جزء لا غنى عنه لممارسته السياسية. ولهذا، ان اي تقدم يحرزه التيار في هذه الوضعية وفي المجتمع هي خطوة معادية ومناقضة تماماً لأي تطوع انساني حر ومشرق. ان هذا التيار هو، وعلى طول الخط، وعلى امتداد ما يقارب العقدين، شريك أساسي في العملية السياسية التي جلبتها حرب امريكا واحتلالها للعراق. انه مسؤول بالقدر ذاته عن كل ما مر ويمر به المجتمع من ضياع وفقر وجوع وبطالة وانعدام حقوق وغياب الخدمات واجمالات الوضعية الكارثية التي يمر بها المجتمع كل هذه السنوات. ليس بوسع ان يفصل حساباته عن البقية ومصائبهم التي جلبوها للمجتمع.

التتمت ص الأخيرة

## التضخم: سلاح طبقي لإفقار العمال!

توما حميد

الجزء الأول



تمكنت البرجوازية وبمساعدة الاعلام والأكاديميين والمختصين في الاقتصاد، من تحويل مسألة التضخم الى ظاهرة غامضة، غريبة، تعسفية تشبه ظاهرة طبيعية، «سماوية» تحدث خارج عن ارادتنا، لذا يجب ان نتعلم العيش والتأقلم معها. والاهم من هذا كله، توصف كظاهرة غير طبقية تضر بجميعنا، أي جميع افراد المجتمع دون استثناء.

ولكن هذا التصوير لظاهرة التضخم التي تعني ارتفاع أسعار البضائع والخدمات بشكل عام وليس بالضرورة كل الأسعار نتيجة نمو الطلب أكثر من مقدار الإنتاج، هو هراء وتقف خلفه حملة ايدولوجية تضليلية ضخمة.

يجب ان يكون واضحاً بان التضخم هي علة من علل النظام الرأسمالي و أحيانا يكون مفيد لأصحاب الاعمال، لأنه يعني ان المزيد من الأموال تذهب الى الرأسماليين، حيث يكون على الزبائن دفع مبالغ أكبر مقابل نفس الكمية من البضائع والخدمات. ولكن التضخم بالنسبة للطبقة العاملة، يعني عدم القدرة على توفير ابسط مستلزمات الحياة. والتضخم هو وسيلة لمصادرة مكاسب الطبقة العاملة التي تحقق عبر عقود من النضال المرير. كما يجب ان يكون واضحاً ان قلة الانتاج ليست بالضرورة بسبب ضعف القدرة الإنتاجية، بل قد يكون بسبب قرار من الرأسماليين على خلق شحة في البضائع والخدمات. فمعظم الشحة في البضائع والخدمات

هي اما مقصودة او نتيجة عدم كفاءة النظام الرأسمالي وخاصة نموذج السوق الحر او نتيجة تناقضات لا يمكنه حلها. ان الامر الأهم في ظاهرة التضخم هي ان الأسعار ترتفع أكثر من الأجور، مما يعني تدهور المستوى المعيشي لكل العاملين بالأجور، أي الغالبية العظمى في المجتمع. وتكون الطبقة العاملة الجزء الأقل قدرة في المجتمع للتعايش مع التضخم وهي تعاني من اضطراب وعدم استقرار حياتها وتفقد القدرة على التخطيط للمستقبل. كما ان الطبقة العاملة، هي أكثر اقسام المجتمع تضرراً من اهم الية المعالجة التضخم أي رفع نسبة الفائدة.

والامر المهم الثاني هو ان من يقرر رفع الأسعار هم الرأسماليون الذين ينتجون البضائع والخدمات، وأصحاب الممتلكات وهي نسبة لا تتجاوز ١٪ من المجتمع. حتى في الأوقات التي يكون هناك أسباب حقيقة تساهم في رفع الأسعار، ان النسبة الأكبر من ارتفاع الأسعار هي نتيجة سعي البرجوازية الى تعظيم الأرباح أي ان التضخم يحدث لأنه مربح للرأسماليين الكبار. والاحتكار هو السبب الرئيسي في التضخم، فالاحتكارات تخلق النقص والشحة. عند وجود زيادة في الطلب او قلة في العرض، هناك خيار اخر امام الرأسماليين غير رفع الأسعار وهو زيادة الإنتاج، ولكن أحيانا يقررون رفع الأسعار بدلا من زيادة الإنتاج. وحتى ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو العامل الذي يستخدم لتبرير التضخم يكون بسبب قيام الرأسماليين في اقسام أخرى برفع الأسعار. فعندما يقال بان المدخلات هي أغلي، هذا يعني ان رأسمالي اخر يرفع السعر. يقوم الرأسماليون بما يفرض عليهم النظام القيام به وهو

تعظيم الأرباح والذي قد يكون من خلال رفع السعر بالقدر الذي يسمح به السوق. ففي الدورة الحالية من التضخم، لقد قام الرأسماليون برفع الأسعار بعد رفع الاغلاق للتعويض عن خسائرهم اثناء الوباء. ان رفع الأسعار هو أسرع وابسط طريقة لتعظيم الأرباح. نعم لقد نعى الطلب بعد رفع الاغلاق بسبب الوباء ونتيجة توفر كمية من الأموال في التداول بسبب الانفاق الحكومي وقلة الاستهلاك اثناء الوباء، ولكن رفع الأسعار لم يكن الخيار الوحيد للجواب على زيادة الطلب، كما ان اغلب الزيادة في الأسعار مصطنعة.

تقوم البرجوازية بإخفاء الأسباب الحقيقية لكل خلل بنيوي في النظام الإنتاجي الرأسمالي وإبعاد الأنظار واللوم عنها وعن النظام نفسه. ففيما يتعلق الامر بالآزمات الاقتصادية الدورية يلقي اللوم على ظاهرة سطحية لذا تسمى الآزمات الثلاثة الرئيسية الي حدثت في اخر عقدين بأزمة دوت كوم، وأزمة الرهون العقارية وأزمة كورونا. نفس الشيء يحدث مع التضخم، اذ تقوم البرجوازية في اغلب الاحيان بألقاء اللوم على أمور جانبية مثل «حرب بوتين»، «اضطراب سلاسل التوريد»، ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والمدخلات الأخرى مثل الوقود، الوباء، ارتفاع الأجور، الانفاق الحكومي الخ. رغم ان لبعض هذه العوامل دور في رفع الأسعار، لكن ما هي الا دور ثانوي يستغل من قبل البرجوازية كسبب لرفع الأسعار. اذ يحدث التضخم أحيانا في القطاعات الأقل تضرراً بالعوامل المذكورة مثل قطاع التعليم والأدوية والإسكان وحتى الطاقة في بلدان معينة لها قدرات كبيرة في انتاج الطاقة. ففي الوقت الذي نسمع كثيرا عن دور بوتين وروسيا وحربها في اوكرانيا، في الحقيقة

التتمت ص الأخيرة

## حدود وأهداف حركة التيار الصدري الأخيرة!

فارس محمود

هدف هذه الخطوة:

لا يهدف التيار الصدري من هذه الخطوة الانقلاب على العملية السياسية وحسمها لصالحه. فالأمر أعقد من ذلك بكثير إذ أن حسم العملية السياسية مرهون بعوامل «غير محلية». ان الصراع السياسي في العراق لا ينفصل عن مجمل الصراع الاقليمي في المنطقة. ان عجز البرجوازية في العراق عن تشكيل سلطة متعارف عليها او عادية هو ان القوى المليشياتية الحاكمة في العراق هي مليشيات أنشأتها حرب امريكا واحتلالها للعراق ومرحلة الصراع بالوكالة في العراق، صراع الدول الاقليمية من مثل ايران والسعودية والامارات وتركيا وغيرها، وطالما لم يركد بعد غبار اثار وتبعات مرحلة الحرب بالوكالة، فان الطبقة البرجوازية الحاكمة عاجزة عن تنظيم المجتمع تحت سلطة موحدة. ان شرط الطبقة البرجوازية في تنظيم حكومة وسلطة سياسية موحدة مرهون بذلك العامل. ولهذا، فان اقصى حد تسير اليه خطوة التيار الصدري هذه هو ليس حذف الخصوم من الساحة، وانما تقليص اظافرهم، فرض بعض الاملاءات والشروط والضغوط من مثل ازاحة وتهميش المالكي وحتى محاكمته على التسريبات او طرد فائق زيدان او لجم المليشيات «غير المنضبطة» وغيرها. ومن هناك إدامة الوضعية الراهنة، بقاء الكاظمي في الواجهة لأشهر اخرى قادمة، وترك مقاليد ادارة المجتمع بيد الامانة العامة لمجلس الوزراء التي هي بيد التيار الصدري الذي ينتهز هذه الظروف للدفع بأجندته اكثر فاكثر وتقوية مكانته..

عن اي «اصلاح» يتحدثون؟!

ان هذا التيار ليس «اهل اصلاح». أن كلمة «الاصلاح» عند التيار الصدري لا تعني ايجاد فرص عمل، لا تعني ضمان بطالة، لا تعني حريات وحقوق، لا تعني خدمات وكهرباء، لا تعني ... اي شيء من هذا القبيل. انها الاسم الرمزي لحذف منافسيه وخصومه السياسيين «الفاستدين» في التيار السياسي الشيعي الولائي والإطاري، يعني اعادة الهبة لمؤسسات الدولة مثل الجيش والشرطة وغيرها تحت قيادته واشرافه واشراف سرايا السلام ومليشيات «الجيش المهدي» و«اليوم الموعود» وغيرها، يعني تحكم رجالته وازلامه على مجمل مفاصل المجتمع، يعني اشاعة قيم التيار الصدري بوصفها قيم المجتمع، يعني تعميق الطائفية والنزعات الطائفية وغيرها. لا أكثر. اي صياغة مجتمع وفق عقائده ووفق قناعاته السياسية والاجتماعية القرووسطية متجاهلاً وضارباً عرض الحائط كل القيم والافكار والتقاليد الانسانية والتقدمية والراقية الاخرى.

ما العمل؟!

إن ثمة خطأ ترتكبه الجماهير هو الامل والتطلع من امثال هذا التيار لتغيير وضعية جماهير العراق. إن تغيير هذه الوضعية الكارثية التي يمر بها المجتمع، وبالأخص السعي لإزاحة طبقة سياسية فاسدة ومتقيحة يعترف رموزها وشخصياتها الاولى بانها افسد وافشل طبقة سياسية في كل تاريخ العراق الحديث، لا يمكن ان يأتي على يد التيار الصدري. ان جزع الناس يدفعهم في احيان كثيرة للتعلم باي قشة لتغيير الوضعية. دعك عن نوعية هذا التغيير. وجراء الجزع والياس و«انعدام الحيلة»، ومثلما

## التضخم: سلاح طبقي لإفقار العمال!

توما حميد

ان التضخم على المستوى العالمي بدأ قبل الحرب الأوكرانية بسنة.

ان الدعاية والحملة حول هذه العوامل وخاصة « اضطراب سلاسل التوريد» هو ذر الرماد في عيون العمال. فالهدف خلق تصوير بأن الرأسماليين يقومون برفع الاسعار ليس لأنه امر مربح لهم، بل لأسباب خارج عن ارادتهم.

ولكن أكبر كذبة تقوم بها البرجوازية، ارجاع اسباب التضخم الى ارتفاع الأجور. إذ أحياناً ليس هناك علاقة بين الأجور والاسعار فهناك حالات ترتفع الأسعار بدون ارتفاع في الأجور. وهناك حالات كثيرة ترتفع الأجور دون ان تؤدي الى ارتفاع الأسعار، عندما لا يكون رفع الأسعار أفضل اجراء لتعظيم الأرباح. وهناك حالات نشهد انخفاض في الأجور نتيجة توافد المهاجرين او نقل الإنتاج الى مكان فيه الأجور قليلة او زيادة البطالة، ولكن الأسعار تبقى على حالها.

في الحقيقة، ليس هناك في تاريخ النظام الرأسمالي مثال او حالة مقنعة على كون ارتفاع الأجور السبب في التضخم. حتى في الدول التي تمتعت او تتمتع الطبقة العاملة بمكانة قوية في مواجهة البرجوازية، لا تكون الطبقة العاملة من التنظيم والقوة بحيث تفرض ارتفاع في الأجور يؤدي الى تضخم واضح. في الغالبية العظمى من الحالات حتى عندما تكون الطبقة العاملة في اوج قوتها يكون ارتفاع الأجور كرد فعل للتضخم وارتفاع الإنتاجية وليس الدافع

اكادت التجارب في عراق «صدام» وايران الشاه و..غيرها، تمضي الجماهير في احيان كثيرة وراء اي تيار سياسي قادر على تغيير هذه الوضعية بمعزل عن ماهيته السياسية والاجتماعية. إذ ركضت وراء الخميني وهللت لدبابات امريكا و«المعارضة العراقية»! لا يمكن للجزع والياس و«انعدام الحيلة» ان يكون مرشد ومنطلق موقفنا وتعاملنا. ان مصالحنا، و فقط مصالحنا الخاصة بالحرية والمساواة وعالم افضل لمجتمع يتمتع بكل الامكانيات اللازمة لتحقيق الرفاه والسعادة هي ما ينبغي ان تكون عليه بوصلتنا. اننا مجتمع مليوني ناظم على كل هذه الوضعية وبكل اطرافها السياسية والطبقة التي ينتمون ويدافعون عنها، البرجوازية، وفي الوقت ذاته متعطش لحياة افضل. بوسع هذه القوى المليونية ان يكون لها كلمة أخرى، خارج هذه العملية المتهرئة والبالية. ليس بوسع الف تيار مليشياتي ان يلجم جموع مليونية وهبتها. لقد بينت تجربة انتفاضة تشرين عن ذلك بوضوح. ان تشرين آخر مستلهم دروسه وعبراته من نواقص تلك الانتفاضة بوسعه ان يكتسب كل هذه القوى المليشياتية، «كلهم يعني كلهم»، وان يغير كل الوضعية في العراق ويرسي مجتمع اخر يستند الى الحرية والمساواة. إن تنظيم الجماهير لنفسها وصفوفها في الاحياء والمحلات وأماكن العمل والدراسة، اي على صعيد اجتماعي قاعدي، والتدخل من هناك بكل ما يخص حياتها وفرض ارادتها الجماهيرية الواقعية وتنظيم انفسهم في مجالس واية اشكال مناسبة اخرى، هو خطوة لا غنى عنها لذلك. ان هذه مهمة الشيوعيين والكادحين والمحرومين ودعاة الحرية والمساواة في المجتمع.

بان بعكس دعاية البرجوازية، ان الانفاق الحكومي عادة ما يزداد من اجل مواجهة اخفاق معين للنظام، وليس لان الحكومة تديرها شلة خبيثة تريد تدمير النظام الرأسمالي «الكفوء».

ويتم الحديث كثيرا عن قيام الدولة بزيادة كمية النقود في التداول كسبب للتضخم، ما يعني وجود الكثير من المال الذي يطارد أشياء قليلة مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار. ويتم زيادة كمية النقود في التداول من خلال رفع الأجور، او تقليل الضرائب، او خفض سعر الفائدة، او الدين الحكومي او تغيير سعر صرف العملة او طبع النقود من اجل دعم الشركات وانقاذها من الإفلاس، او السماح للبنوك بتقديم قروض اكبر مقابل ضمانات اقل الخ وهذا الامر يؤدي الى خفض قيمة العملة لان كمية اكبر من العملة تلاحق نفس الكمية من البضائع والخدمات مما يؤدي الى التضخم.

ولكن في الواقع حتى هذا ليس السبب الأساسي، إذ قامت الحكومات الغربية لمدة عشرين سنة وخاصة منذ ٢٠٠٨ بضخ التريليونات في الاقتصاد، ولكن لم يحدث التضخم الا منذ بداية ٢٠٢١. ان زيادة الأموال الذي يؤدي الى زيادة الطلب لا يؤدي بالضرورة الى رفع الأسعار، إذ يمكن ان يؤدي الى المزيد من الإنتاج او تضخم في ميادين محدودة جدا مثل سعر الأسهم.

وراء التضخم لأنه ببساطة رفع الأجور يحتاج ان تكون الطبقة العاملة منظمة، واعية وان يكون لها منظمات عمالية مقاتلة والبطالة منخفضة، وقدرة البرجوازية على استقدام ايدي عاملة رخيصة او نقل الإنتاج الى أماكن، او مناطق او دول تتمتع بأيدي عاملة رخيصة هو منخفض وهو ليس الواقع في عالمنا اليوم. ان الطريقة الوحيدة التي يمكن للعامل التصدي للتضخم هو عن طريق رفع الأجور بالتناسب مع ارتفاع الأسعار، ولكن نعرف جيدا بانه ليس من السهل على العمال رفع الأجور بالسهولة التي يمكن لأصحاب الاعمال من رفع الأسعار. فاليوم في أمريكا مثلا معدل ارتفاع الاجور هو اقل من نصف معدل ارتفاع الأسعار.

ويتم مرارا القاء اللوم على الانفاق الحكومي في التسبب في التضخم، إذ يقال اليوم بان الحكومات قامت بصرف الكثير من الاموال اثناء الوباء. ولكن يلام الانفاق الحكومي فقط عندما يتعلق الامر بالإنفاق لصالح الطبقة العاملة والفقراء وعلى الخدمات. فلم نسمع شيئا من هذا القبيل عندما صرفت الحكومات المليارات من الدولارات لإنقاذ البنوك والشركات الاحتكارية منذ ازمة ٢٠٠٨، وفي وضع الحرب يتم زيادة الانفاق الحكومي بشكل جنوني ولا يقوم أحد بانتقاد هذا الانفاق، ولكن عندما قامت الحكومات وخاصة في الغرب بدفع ضمان البطالة لمن فقدوا وظائفهم اثناء الوباء قامت القائمة وبدأ مناصرو البرجوازية واعلامهم بتذكيرنا بدور الانفاق الحكومي في التسبب بالتضخم. يجب ان نتذكر